2004-02-14-0001-R

أهالي المفقودين قابلوا مندوباً عن لحود وطالبوا الرئيس بـ"الافراج" عن تقرير الهيئة

اعادت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" تحريك قضية ابنائها، وتوجه وفد منها الى قصر بعبدا للقاء رئيس الجمهورية اميل لحود الذي انتدب العقيد جمال مواس لمقابلته واللجنة التي لم تقابل لحود رفعت اليه مذكرة هنأته فيها بعودة الاسرى المحررين واستعادة رفات الشهداء وذكرته بالاهتمام بقضية الديبلوماسيين الايرانيين، مطالبة بالافراج عن تقرير "هيئة تلقي الشكاوى"، عن "الاحياء من المفقودين حيث وجدوا في اسرائيل وسوريا، وتقصي المقابر الجماعية". ووقعت اللجنة ايضا كتابا سبق ان وجهته الى لحود يتضمن جردة بقرارات مجلس الوزراء التي لم تنفذ حول قضية المفقودين.

وجاء في المذكرة:

"نتقدم من فخامتكم بالتهنئة بعودة الاسرى المحررين من سجون العدو الاسرائيلي واسترجاع رفات الشهداء الى ارض الوطن، على امل تحرير من تبقى منهم وكشف مصير جميع المفقودين لدى هذا العدو في المدى القريب.

فخامة الرئيس،

فرحتنا العارمة بهذا الانجاز الكبير الذي تحقق، ترافقت مع غصة مرة وحارقة، اذكت النزف في جرحنا المزمن غير المندمل اساسا لاسباب عدة منها"

– ترحيب المسؤولين، جميعهم، وتباريهم في التصريحات الملتهبة بالوطنية اللفظية وبالتهليل بعودة المحررين، وانكفاؤهم عن تحمل مسؤولياتهم تجاه قضية المفقودين الانسانية التي عمرها من عمر الحزب، بدل التصدي لها من اجل معالجتها في شكل جذري ونهائي.

– حملة الاهتمام بقضية الديبلوماسيين الايرانيين الاربعة الذين خطفوا في لبنان، التي ترافقت مع زيارة وزير الخارجية الايراني ووفد من اهاليهم، والتعهدات التي اعطيت للاسراع في تحديد مصيرهم، من تحقيق سيتم اجراؤه مع السيد سمير جعجع، الى ملف بحوزة الوزير كريم بقرادوني، الي تحرك القضاء الى... لا نقصد بهذا الكلام اي استياء من القيام بهذه الاجراءات، بل نطلب توسيع نطاقه ليشمل اماطة اللثام عن اخفاء ذوينا، الذين وان كانوا لا يحملون صفات ديبلوماسية او سياسية، لكنهم بشر خطفوا في ظروف الحرب نفسها وجريمة خطفهم، كالديبلوماسيين، غير مشمولة بقانون العفو العام، باعتبارها جريمة متمادية، وهذا ما اثبته القضاء من خلال الحكم الذي صدر عام 2002 عن محكمة جنايات جبل لبنان بحق السيد حسين محمد حاطوم الذي خطف شخصين عام 1982، وهناك حكم نأمل ان يرى النور قريبا بحق خاطفي السيد محيي الدين حشيشو.

– المصير المجهول لنتائج عمل الهيئتين الرسميتين اللتين شكلتا تباعا عامي 2000 و2001 من اجل الاستقصاء وايجاد الحل لهذه القضية، وكأن الامر بات يتطلب لجانا ووساطات لكشف مصير تقرير الهيئة الاخيرة الذي ينام في ادراج رئاسة الحكومة منذ ايار 2003".

فخامة الرئيس،

انطلاقا من ثقتنا باقتناعكم بعدالة قضيتنا، وحقنا في معرفة مصير احبائنا، نضع مطالبنا بين ايديكم آملين في ان تتحقق من خلال موقعكم في سدة المسؤولية:

1– الايعاز بالافراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى.

2– اتخاذ الاجراءات المترتبة عن نتائج هذا التقرير وفي مقدمها الافراج عن الاحياء من المفقودين حيثما وجدوا في اسرائيل وسوريا، اضافة الى التقصي عن المقابر الجماعية والتحقيق مع القادة الذين شاركوا في الحرب – وجلهم ما زال على قيد الحياة – بهدف كشف رفات الموتى ليصار لاحقا الى تسليمها لذويهم.